الأمم المتحدة S/2016/399

مجلس الأمن

Distr.: General
6 May 2016

Original: Arabic

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٦ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليماتٍ من حكومتي، أود أن أنقل إليكم موقف حكومة الجمهورية العربية السورية من تقرير الأمين العام للأمم المتحدة السادس والعشرين حول تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) (S/2016/384):

تؤكِّد حكومة الجمهورية العربية السورية مجددا على مواقفها التي كانت قد ضمنتها رسائلها المتطابقة السابقة الموجهةِ إلى كلٍّ من الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن، ردًّا على تقارير الأمين العام السابقة الصادرة بشأن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤)، ٢١٦٥ (٢٠١٤)، ٢١٩١ (٢٠١٤)، ٢٢٥٨ (٢٠١٥). وتود التركيز على النقاط التالية:

١ - تستمر حكومة الجمهورية العربية السورية بملاحظة محاولات معدي التقرير التحلي بالموضوعية حيال بعض الجوانب المتعلقة بالملف الإنساني في سورية، علماً بأنها ليست كافية لتعكس حقيقة ما تم إنجازه من تقدم بالتعاون من الحكومة السورية في مجال عمليات إيصال المساعدات الإنسانية إلى مستحقيها من المتضررين في جميع المناطق المستقرة وغير المستقرة في سوريا. وتستهجن الحكومة محاولات الأمانة العامة التقليل من شأن ما تم تحقيقه في شهر آذار/مارس وتحميل الحكومة السورية مسؤولية أي تقصير قد حصل. ونشير مثلا إلى أن الأمم المتحدة بدأت بتنفيذ عمليات إيصال المساعدات إلى المناطق غير المستقرة الموافق عليها بموجب خطة شهر نيسان/أبريل قرابة منتصف شهر نيسان/أبريل ولا تتحمل الحكومة السورية أي مسؤولية حيال هذا التأخير. وتحث الحكومة السورية الأمم المتحدة على ممارسة الضغط على الدول الداعمة للجماعات الإرهابية المسلحة مثل ”جيش الفتح“

الرجاء إعادة استعمال الورق

و ''جبهة النصرة'' و ''أحرار الشام'' للسماح بإيصال المساعدات إلى مناطق عدة ككفريا والفوعة ودير الزور ولتمكينها من الدخول إلى هذه المناطق لإجراء تقييمات للأوضاع المزرية فيها. وتستنكر الحكومة السورية المقاربة التمييزية لموظفي الأمانة العامة في تركيزهم على مناطق غير مستقرة دون غيرها، وهو ما يفضح التسييس المستمر للعمل الإنساني وادعاءات البعض الحرص على إيصال المساعدات الإنسانية إلى جميع المناطق في سورية.

٢ - تستهجن الحكومة السورية تعمّد الأمانة العامة عدم الدقة في طرحها لموضوع عدد الطلبات المقدمة للحكومة السورية بأنها ٧٢ طلبا، لأن مكتب المنسق المقيم لأنشطة الأمم المتحدة ركز اعتبارا من شهر شباط/فبراير ٢٠١٦ في مخاطباته الرسمية مع وزارة الخارجية على الطلبات للمناطق ذات الأولوية في أعقاب تشكيل فرقة العمل المعنية بالوصول إلى المساعدة الإنسانية في جنيف في شباط/فبراير ٢٠١٦ وهذا ما استجابت له الحكومة السورية، ولم يكرر الجانب الأممي الإشارة لغالبية تلك المناطق الواردة في طلبه في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ في مذكراته اللاحقة، وبناء عليه فإن الإشارة في الفقرة ٢٧ لوجود ٣٠ طلبا لم يتم الرد عليها يصبح أمرا غير مقبول. وتستغرب الحكومة السورية في هذا السياق وبالعلاقة مع الـ ٣٠ طلبا عدم دقة الجانب الأممي حيث تمت الموافقة على طلبين هما لمنطقة الصبورة ومنطقة حربنفسه في محافظة حماه، ومع ذلك لم يتم ملاحظة ذلك في الفقرة المشار إليها أعلاه. وتحث الحكومة السورية معدي التقرير على أن يكونوا أكثر دقة في نقل وتحديث المعلومات ذات الصلة بالطلبات المقدمة إلى الدول الأعضاء، وبخاصة أعضاء مجلس الأمن، وتحثهم على ضرورة الابتعاد عن تضخيم أعداد الطلبات والأرقام خدمةً لأجندة البعض للإساءة للحكومة السورية.

٣ - تستغرب الحكومة السورية تعمد معدي التقرير الحالي إغفال الإشارة إلى موافقتها على إيصال المساعدات الطبية إلى جميع المناطق السورية، باستثناء الأدوات الجراحية ودواء الأتروبين. وتحث الحكومة السورية الجانب الأممي على إعلام وزارة الخارجية والمغتربين بأي إشكالات في عمليات الإيصال، إن وجدت، ليتم العمل على معالجتها.

٤ - تستغرب الحكومة السورية محاباة معدي التقرير للحكومة التركية على حساب معاناة المتضررين من المدنيين في محافظة الحسكة، فمعبر نصيبين الحدودي ليس مغلقا بشكل مؤقت منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ كما ورد في الفقرة ٣٠، وإنما لا توافق الحكومة التركية على طلبات الأمم المتحدة لإدخال مساعدات إنسانية إلى محافظة الحسكة لأسباب سياسية. ومن المستغرب أن يشير معدو التقرير وبشكل خجول إلى أن أسباب عدم وصول المساعدات الإنسانية لمحافظة الحسكة سببه إقفال مؤقت لمعبر نصيبين لأسباب أمنية

وفقا للحكومة التركية، وبالمقابل تسمح الحكومة التركية باستخدام معبري باب الهوى وباب السلامة على الرغم من انتشار الجماعات الإرهابية المسلحة على جانبي المعبرين بمعرفة الجميع، بمن فيهم موظفو الأمم المتحدة المعنيون بالشأن الإنساني. وهذا عمليا يعني أن الحكومة التركية حريصة كل الحرص على إيصال المساعدات إلى الجماعات المسلحة. إن مقتضيات العمل الإنساني تتطلب من الأمم المتحدة وأعضاء مجلس الأمن وجميع المهتمين بالشأن الإنساني ممارسة الضغط على الحكومة التركية للسماح بدخول المساعدات من معبر نصيبين بشكل فوري إلى محافظة الحسكة.

٥ - تستهجن الحكومة السورية تعمد معدي التقرير التركيز في تقاريرهم الشهرية على تنظيم ''داعش'' الإرهابي فقط، بينما يتغاضون بفجاجة عن إرهاب تنظيم ''جبهة النصرة'' والجماعات الإرهابية الأخرى المتحالفة معه، أو المرتبطة بتنظيم القاعدة، في أماكن انتشار هذه الجماعات. فمن يقرأ التقرير الراهن مثلا قد يستنتج عدم وجود تنظيمات إرهابية في سورية فيما عدا تنظيم ''داعش''. إن الحكومة السورية ترفض بشدة ما تقوم به الأمانة العامة ومكتب المنسق المقيم في دمشق في هذا الإطار وبشكل فاضح ومتكرر لتبييض صفحة تنظيم ''جبهة النصرة'' الإرهابي والجماعات الإرهابية المسلحة الأخرى المرتبطة به وبتنظيم القاعدة مثل ''أحرار الشام'' و ''الجبهة الشامية'' و ''جيش الإسلام'' و ''جيش الفتح'' و ''الجيش الحر'' وغيرهم ممن يتباهون بانتماءاتهم التكفيرية الوهابية وعلاقاتهم مع ''جبهة النصرة'' و ''داعش'' و ''القاعدة''.

٦ - تعيد الحكومة السورية التأكيد على استمرار رفضها لما يقوم به موظفو الأمانة العامة من إطلاق لتسمية ''الجماعات المسلحة من غير الدول'' على التنظيمات الإرهابية مثل ''داعش'' و ''جبهة النصرة'' و ''القاعدة'' والجماعات المرتبطة بهم والمتعاونة معهم، التي تتلقى الدعم والتمويل الخارجي من حكومات عدّة، ولا سيما من تركيا والسعودية وقطر. هذا الأمر يشكل انتهاكا فاضحا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بمكافحة الإرهاب، ولميثاق الأمم المتحدة، ومن حقنا أن نكرر طرح سؤالنا للأمانة العامة عن الأساس القانوني الذي استندت إليه في إطلاق هذه التسمية؟ ونشير بأن الأمانة العامة لم تكلف نفسها عناء الإجابة عليه، حتى تاريخه، مما يؤكد وجاهة موقف الحكومة السورية في هذا الشأن.

٧ - تجدد الحكومة السورية تأكيدها على موقفها الرافض لاعتماد الأمانة العامة في إعداد تقاريرها على مصادر معلومات غير موثوقة تستقي منها، بالإضافة إلى جهات أخرى في الأمم المتحدة كمفوضية حقوق الإنسان، معلوماتها حيال الأوضاع في سورية. وتكرر استنكارها مساواة الأمانة العامة بين أعمال مكافحة الإرهاب وبين الأعمال الإرهابية نفسها

في دلالة واضحة على تبني الأمانة العامة للموقف المتحيز الذي تتبناه مصادر المعلومات والذي يهدف على الدوام إلى تشويه صورة الحكومة السورية وحلفائها وجهودهم في مكافحة الإرهاب.

٨ - تُكرّر حكومة الجمهورية العربية السورية مجددا موقفها الثابت، والمتمثل بأنّ حلّ الأزمة في سورية هو حلٌّ سياسي، أساسه حوارٌ سوري - سوري، وبقيادةٍ سوريةٍ ودون شروطٍ مسبقةٍ. وتؤكد بأن المسار السياسي يسير بالتوازي مع مسار مكافحة الإرهاب، والذي سيبقى مستمرا ولن يتوقف حتى القضاء على جميع الجماعات الإرهابية المسلحة الناشطة والمنتشرة في سورية. وفي هذا السياق، تعيد الحكومة السورية تذكير الأمانة العامة بأن هدف اجتماعات جنيف هو الوصول إلى حل سياسي وليس إلى أي شيء آخر. كما تذكر الحكومة السورية بأن نجاح اجتماعات جنيف وتحسّن الوضع الإنساني بشكل ملموس، سيعتمدان بشكل رئيسي على توفر مناخ من الالتزام الدولي والإقليمي بمحاربة الإرهاب في سورية بشكل جدي وبعيدا عن التسييس، وكذلك الرفع الفوري للتدابير الاقتصادية القسرية الأحادية الجانب المفروضة على الشعب السوري دون أي سند قانوني أو أخلاقي.

٩ - تستهجن الحكومة السورية استمرار تجاهل الأمانة العامة المتعمد، وفي تقريرها السادس والعشرين على التوالي، لأن رصد أو إبلاغ جاد وموضوعي عن أثر التدابير الاقتصادية القسرية الأحادية الجانب، التي فرضت ضد سورية منذ أكثر من خمس سنوات، على الوضع الإنساني والمعيشي للمواطن السوري في جميع المناطق على حد سواء، متجاهلة في هذا الشأن كل المعلومات التي كانت قد تضمنتها تقارير بعض منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية الأجنبية، وحتى تصريحات المنسق المقيم للأمم المتحدة في سورية.

١٠ - لا توافق الحكومة السورية على ما ورد في التقرير من ادعاءات بوجود عقبات على إدخال المساعدات الطبية، وتستغرب استمرار تقصير موظفي الأمانة العامة غير المبرر بتحديث معلوماتهم فيما يتعلق بالمساعدات الطبية. فقد وافقت الحكومة السورية لمنظمة الصحة منذ بداية العام الجاري ٢٠١٦ على ١٠ طلبات إدخال مساعدات طبية، حتى تاريخه، إلى المحافظات والمناطق التالية: دوما بريف دمشق، ومحافظة الرقة، وعين عرب والشدادة ورأس العين بمحافظة الحسكة، ويبرود وعسال الورد وبيت سوا وكفر بطنا وعربين وزملكا وزبدين ومليحة بريف دمشق، ومحافظة إدلب، وجندريس وراجو وشران وصرين ودير حافر بمحافظة حلب، والرستن وتلبيسة والقريتين وتدمر وتلدو بمحافظة حمص،

وقلعة المضيق والزيارة وكفر زيتا وموراك وصوران والسعن بمحافظة حماه والكرامة وعين عيسى وسلوك بمحافظة الرقة. وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة السورية وافقت مؤخرا للمنظمة على طلبات عدة لإدخال المساعدات الطبية، ومنها إدخال أدوية مضادة لإنفلونزا H1N1 إلى دوما بريف دمشق وإلى الرقة، وإدخال جلسات غسيل كلى إلى دوما بريف دمشق. وقد أشار التقرير في الفقرات ٢٠ و ٢٦ و ٤٥ إلى تمكن منظمة الصحة العالمية من إيصال مساعدات طبية إلى مئات الآلاف من المستفيدين، بما في ذلك المناطق غير المستقرة.

١١ - تكرر الحكومة السورية رفضها لمحاولات الأمانة العامة التلاعب بموضوع ما يُسمى بـ ''المناطق المحاصرة''، بما في ذلك قيامها بزيادة وتخفيض أرقام السكان في تلك المناطق خدمة لأهداف بعض الأطراف في المنظمة. فقد دأبت الحكومة السورية، في معرض ردودها السابقة على تقارير الأمين العام منذ شهر آب/أغسطس ٢٠١٥، على تصحيح خطأ الأمانة العامة بأنّ عدد المحاصرين في دير الزور مثلا يبلغ ٣٠٠ ألف نسمة وليس ٢٠٠ ألف كما يصرّ أعضاء الأمانة العامة في تقريرهم الحالي. والحال نفسه ينسحب على مناطق كفريا والفوعة حيث يبلغ تعداد السكان ٣٥ ألفا وليس ٥٠٠ ١٢. وتُذَكِّر الحكومة السورية بأن دوما وداريا هما مركزان للجماعات الإرهابية المسلحة كتنظيمي ''داعش'' و ''جيش الإسلام''.

١٢ - تكرِّر الحكومة السورية موقفها حيال عدم فعالية المساعدات المرسلة عبر الحدود، واستهجانها لتعمُّد الأمانة العامة الاستمرار بالتغطية على اللاشفافية التي يُمارسها الجانب الأممي حيال هذه المساعدات، حيث أن الإخطارات المرسلة إلى الحكومة السورية ما زالت غير دقيقة سواء بالعلاقة مع الأرقام أو المعلومات أو أعداد المستفيدين من المساعدات، والجهة التي تقوم باستلامها وتوزيعها على مستحقيها من المدنيين. كما تعيد الحكومة السورية التأكيد أيضا على أنّ آلية الرصد الأممية لا تستطيع التحقق من وصول هذه المساعدات المرسلة عبر الحدود إلى مستحقيها، والمؤكد لدى الحكومة السورية بأن المساعدات عبر الحدود تصل إلى المسلحين الإرهابيين، أو يستولون عليها، ويقومون بتوزيعها على أفرادهم ويبيعون المتبقي منها في السوق السوداء بأسعار مرتفعة. ويجب أن يعلم أعضاء مجلس الأمن بأنّ النظام التركي وأجهزة استخباراته يواصلون استخدام معبري باب الهوى وباب السلامة لتهريب الأسلحة إلى الجماعات الإرهابية المسلحة التي تنشط في سورية بذريعة إرسال مساعدات إنسانية إلى سورية عبر الحدود.

١٣ - تؤكد الحكومة السورية على ضرورة تحديث الأمانة العامة لمعلوماتها حول عدد المنظمات غير الحكومية الأجنبية العامة في سورية والمرخصة أصولا والتي بلغ عددها، حتى تاريخه، ٢٠ منظمة وليس ١٦ منظمة كما ورد في الفقرة ٣٢.

١٤ - تكرر حكومة الجمهورية العربية السورية مطالبتها لمجلس الأمن بإلزام الدول الداعمة والممولة للجماعات الإرهابية المسلحة بالتوقف عن تقديم جميع أشكال الدعم والتمويل لهذه الجماعات، إنفاذا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بمكافحةِ الإرهابِ وتجفيفِ منابعه، ولا سيما القرارات ٢١٧٠ (٢٠١٤)، ٢١٧٨ (٢٠١٤)، ٢١٩٩ (٢٠١٥)، ٢٢٥٣ (٢٠١٥).

١٥ - وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقيها باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) منذر منذر
القائم بالأعمال بالنيابة

المرفق الأول للرسالتين المتطابقتين المؤرختين ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٦ والموجهتين إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

قائمة ببعض من الجرائم والهجمات العشوائية التي ارتكبتها ونفذتها تنظيمات ''داعش''، و''جبهة النصرة''، و''الجيش الحر''، و''جيش الإسلام''، و''جيش الفتح'' وغيرها من الجماعات الإرهابية المسلحة التي يتجاهلها معدو التقرير

- بلغ عدد الشهداء ضحايا الجرائم الإرهابية من المدنيين في المحافظات السورية، باستثناء محافظات الرقة، وإدلب، ٢٨٥ شهيدا، من بينهم ٥٤ طفلا. كما بلغ عدد المصابين من المدنيين ٦٢٥ مدنيا، من بينهم ١٦٣ طفلا، وذلك خلال الفترة الممتدة من ٢١ شباط/فبراير ولغاية ٢١ آذار/مارس ٢٠١٦.

- بلغ عدد الشهداء ضحايا الجرائم الإرهابية من المدنيين في محافظة دير الزور ١١ شهيدا، من بينهم ٥ أطفال، كما بلغ عدد المصابين من المدنيين ٢٤ مدنيا، من بينهم ٧ أطفال، وذلك خلال الفترة الممتدة من ٢١ كانون الثاني/يناير ولغاية ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٦.

- بتاريخ ٤ و ٥ آذار/مارس، قامت الجماعات الإرهابية المسلحة المنتمية لتنظيم داعش برمي قذائف هاون باتجاه حيي القصور والموظفين في مدينة دير الزور ما أدى لاستشهاد مدنيين وإصابة ٥ مدنيين ووقوع أضرار مادية.

- بتاريخ ٦ و ٧ آذار/مارس، انفجرت عبوة ناسفة على طريق عام حلب – خناصر أثناء مرور سيارة خاصة ما أدى لاستشهاد ٤ مدنيين وإصابة ٣ مدنيين.

- بتاريخ ٧ و ٨ آذار/مارس، في مدينة حلب، قامت الجماعات الإرهابية المسلحة المنتمية إلى ما يُسمى بـ ''جبهة النصرة''، و ''كتيبة نور الدين الزنكي''، و ''الجبهة الإسلامية''، و ''لواء التوحيد''، و ''لواء شهداء بدر''، و ''لواء المهاجرين''، و ''درع الشمال''، برمي قذائف هاون وصواريخ محلية الصنع باتجاه حيي الشيخ مقصود وجمعية الزهراء، ما أدى لاستشهاد ٧ مدنيين ووقوع أضرار مادية، وبتاريخ ١٨ نيسان/أبريل، أدى رمي اسطوانة غاز (مدفع جهنم) في محلة جمعية الزهراء إلى استشهاد طفلين. وبتاريخ ١٩ نيسان/أبريل أدى رمي قذائف الهاون باتجاه حي الميدان إلى استشهاد امرأة وإصابة مدنيين.

- بتاريخ ٧-٩ آذار/مارس، قامت الجماعات الإرهابية المسلحة المنتمية لتنظيم داعش برمي قذائف هاون باتجاه حي القصور في مدينة دير الزور، ما أدى لاستشهاد ١١ مدنياً وإصابة ١٤ مدنياً ووقوع أضرار مادية.

- بتاريخ ١٠ و ١١ آذار/مارس، قامت الجماعات الإرهابية المسلحة المنتمية لتنظيم جبهة النصرة وفيلق الرحمن في بساتين دوما برمي قذائف هاون باتجاه ضاحية الأسد بحرستا، ما أدى لإصابة ٨ أطفال بشظايا ووقوع أضرار مادية.

- بتاريخ ١٢ و ١٣ آذار/مارس، قامت الجماعات الإرهابية المسلحة المنتمية لتنظيم جبهة النصرة وأحرار الشام وجيش الفتح في حرش القصابية الكائن شمال قرية نبودة برمي قذائف صاروخية باتجاه بلدة الصقيلبية في حماه، ما أدى لإصابة مدنيين بشظايا ووقع أضرار مادية.

- بتاريخ ١٣ و ١٤ آذار/مارس، قامت الجماعات الإرهابية المسلحة المنتمية لتنظيم داعش برمي قذائف هاون باتجاه حي القصور في مدينة دير الزور، ما أدى لاستشهاد امرأة وإصابة مدنيين ووقوع أضرار مادية.

- بتاريخ ١٤ و ١٥ آذار/مارس، قامت الجماعات الإرهابية المسلحة المنتمية لتنظيم داعش في قرية عنق الهوا برمي قذائف هاون باتجاه بلدة جب الجراح في حمص، ما أدى لاستشهاد امرأتين.

- بتاريخ ٢٠ و ٢١ آذار/مارس، قامت الجماعات الإرهابية المسلحة المنتمية لتنظيم داعش برمي قذائف هاون باتجاه حي هرابش في مدينة دير الزور، ما أدى لاستشهاد طفلة وإصابة ٥ مدنيين بينهم أطفال. وبتاريخ ٢٦ و ٢٧ نيسان/أبريل، أدت لاستشهاد امرأة وإصابة ١٠ مدنيين.

- بتاريخ ٢١-٢٥ آذار/مارس، في مدينة حلب، قامت الجماعات الإرهابية المسلحة المنتمية إلى ما يُسمى بـ ''جبهة النصرة''، و ''كتيبة نور الدين الزنكي''، و ''الجبهة الإسلامية''، و ''لواء التوحيد''، و ''لواء شهداء بدر''، و ''لواء المهاجرين''، و ''درع الشمال'' المتواجدين في أحياء الراشدين وبستان القصر والمنصورة وصلاح الدين وبني زيد والعامرية، برمي قذائف هاون واسطوانات غاز باتجاه أحياء بستان الزهراء والحمدانية والإذاعة وحلب الجديدة والمشارقة، ما أدى لاستشهاد مدنيين وإصابة ٢١ مدنيا ووقوع أضرار مادية.

- بتاريخ ٢٦ و ٢٧ آذار/مارس، قامت امرأة إرهابية بتفجير نفسها بواسطة حزام ناسف في شارع الكنائس بمدينة رأس العين في الحسكة، ما أدى لاستشهاد وإصابة مدنيين.
- بتاريخ ٣٠ و ٣١ آذار/مارس، انفجرت عبوة ناسفة في بلدة بقين التابعة لمضايا في ريف دمشق، ما أدى لوفاة طفلين وإصابة طفل آخر بشظايا.

المرفق الثاني للرسالتين المتطابقتين المؤرختين ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٦ والموجهتين إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

قائمة ببعض من الأمثلة بشأن ما تم إيصاله من مساعدات إنسانية خلال شهر آذار/مارس ٢٠١٦، وذلك بتسهيلات مُقدّمة من حكومة الجمهورية العربية السورية للأمم المتحدة والمنظمات الدولية، وبالتعاون مع منظمة الهلال الأحمر العربي السوري، بالإضافة إلى المساعدات التي تقدمها منظمة الهلال الأحمر العربي السوري

- قامت منظمة الهلال الأحمر العربي السوري بإيصال مساعدات إنسانية (غذائية وغير غذائية وصحية)، مقدمة من المنظمات التابعة للأمم المتحدة من داخل الأراضي السورية، إلى جميع المحافظات بما فيها محافظات ريف دمشق، وحلب والقنيطرة، والحسكة، وحمص وحماه، ودرعا (فيما عدا محافظات الرقة ودير الزور). وقد بلغ عدد المستفيدين من السلل الغذائية المقدمة من برنامج الأغذية العالمي عن طريق الهلال الأحمر السوري ٢٣٥ ٩٠٨ ١ مستفيدًا (أي ٦٤٧ ٣٨١ عائلة) موزّعة على المحافظات كالتالي: ٢٩٨ ٥١ سلة في ريف دمشق، و ٨١٥ ١٨ سلة في درعا وريفها، و ٠٠٠ ٥٢ سلة في حلب وريفها، و ٣٢٠ ٢ سلة في الحسكة، و ٠٠٩ ٤٥ سلة في حماه وريفها، و ٠٥٩ ٧٥ سلة في حمص وريفها.
- قامت منظمة الهلال الأحمر العربي السوري بإيصال مساعدات إنسانية مقدمة من اللجنة الدولية للصليب الأحمر من داخل الأراضي السورية إلى غالبية المحافظات بما فيها ريف دمشق والقنيطرة ودرعا وحلب وحماه وحمص. وقد بلغ إجمالي ما تم إيصاله من مساعدات غذائية ٤١٨ ٧٧ سلة غذائية بالإضافة إلى ٠٦٦ ١٦ سلة غذاء معلبة ومواد غذائية للمطابخ الجماعية. كما تمّ توزيع سلل غذائية مقدمة من الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، حيث بلغ مجموعها ٩٠٢ سلة، وذلك في كل من محافظات حمص، ودير الزور، ودمشق.
- قامت منظمة الهلال الأحمر العربي السوري بإيصال مساعدات إنسانية (مواد غذائية وغير غذائية وصحية ومواد تنقية مياه وكراسي للعجزة ومواد تغذية للأطفال) مقدمة من المنظمات الأممية وخمس منظمات غير حكومية أجنبية عاملة في سورية، حيثُ تم توزيعها على مئات الآلاف من المستفيدين في كل من محافظات حلب،

والحسكة، وريف دمشق، ودرعا، والقنيطرة، ودمشق، وحمص، وحماه، والسويداء، وطرطوس، واللاذقية.

- بلغ إجمالي ما تم إيصاله من مساعدات غذائية لأهالي المخيم من قبل منظمة الأونروا بتسهيلات مقدمة من الحكومة السورية منذ عام ٢٠١٤ ولغاية شهر آذار/مارس ٢٠١٦، ٧٨٢ ١٢٩ سلة غذائية، و ٣٨٠ ٣٥ سلة صحية بالإضافة للعملية المستمرة لتزويدهم بالمواد غير الغذائية وأغذية أخرى والرعاية الطبية، ونذكر بأن اللاجئين الفلسطينيين المتواجدين في مناطق يلدا وبيلا وبيت سحم هم من أهالي مخيم اليرموك، نزحوا منه بعد اجتياح تنظيم داعش الإرهابي للمخيم في شهر نيسان/أبريل ٢٠١٥ بالتواطؤ مع تنظيم جبهة النصرة الإرهابي والجماعات الإرهابية المسلحة المنتشرة داخل المخيم.